الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ/ تموز ١٩٥٤م

إن من أكبر المحرمات ومن أعظم الأخطار ويترتب عليه أفظع النتائج هو وضع قضايانا بيد الدول الغربية المستعمِرة والاستعانة بها.. فالترويج للاستعانة بالغرب سواء بالحلول السياسية التي يقدّمها أو بقواه المادية هو خيانة كبرى في نظر الإسلام، ويجب على المسلمين النظر إلى كل من يروّج لتلك الاستعانة على هذا الأساس، فيتمّ نبذه والوقوف في وجهه والأخذ على يديه..

اقرأ في هذا العدد :

- ما هي أسباب توالي هبوط أسعار النفط؟ ...٢
- تحرير الأنبار بين أحلام الفاشلين ومكائد المحتلين ...٢
- الأزمة الليبية ما بعد توقيع الصخيرات ...٢
- صندوق النقد الدولي الذراع الاستعماري الجشع للرأسمالية المتوحشة ...٣
- المشهد التركي الداخلي في ظل الخلاف بين حزب أردوغان وحزب الشعوب الديمقراطي ...٣
- أضواء على جولة أوباما في أفريقيا ...٤
- الاتفاق السياسي في اليمن سيحدده التفوق العسكري في الميدان ...٤

للتواصل مع الجريدة : info@alraiah.net +AlraiahNet/posts

جريدة الراية1954/c @ht_alrayah /rayahnewspaper

الأربعاء ٢٠ من شوال ١٤٣٦ هـ/ الموافق ٥ أغسطس/آب ٢٠١٥ م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٣٧ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

سوء التفكير السياسي يعرقل التحرر من الهيمنة الغربية

بقلم: الدكتور ماهر الجعبري*

يفكّر الإنسان عموما بالوقائع المحيطة التي تشغل باله، وحتي يتم عقل هذه الوقائع (أي التفكير) لا بد من أن تنتقل «بيانات» هذه الوقائع إلى دماغ الإنسان عبر أدوات الإحساس البشري، ومن ثم لا بد من توفّر معلومات سابقة مخزّنة في ذهن الإنسان يتم ربطها بتلك البيانات المحسوسة. إذن، هنالك أربعة مقومات لعملية التفكير: ثلاثة تتعلق بالمفكر (وهي الدماغ والحواس والمعلومات السابقة) وواحدة بما يحيط به وهي الوقائع. ولا يتم التفكير إلا باكتمال هذه العناصر. والتفكير السياسي هو نوع من التفكير بالوقائع التي تتعلق برعاية شؤون الناس، لأن السياسة أساسا هي رعاية مصالح الناس وشؤونهم. وهو من أهم أنواع التفكير الذي تستقيم به أمور الناس والدول، ويجري عبره التغيير والنهضة. ويكون باتجاهين: معرفي وعملي، على النحو التالي:

١. أكاديمي - بحثي يقف عند حد إنتاج المعرفة وتوفير معلومات سياسية، وهو ما يمارسه «المحللون السياسيون» مثل العلوم السياسية والأبحاث السياسية ودراسة نظرياتها.

٢. تنفيذي - رعوي يقود للعمل وهو ما يمارسه «السياسيون»، ولذلك فهو يستند لتداول الأخبار والوقائع وربط حوادث الشأن الجاري، مستهدفا تغيير الأحداث أو التأثير في مجرياتها، فهو تنفيذي لا مجرد تحليل نظري، ويعتبر أعلى أنواع التفكير ويحتاج إلى دراية ومهارات يكتسبها السياسي مع المراس والتجربة السياسية والمداومة على تتبع الأخبار والشأن الجاري. وهو فرض كفاية على الأمة الإسلامية، لأنها تحمل عقيدة سياسية تدفع أتباعها للاهتمام بشؤون العباد.

ولا شك أن المتابع للإعلام يلاحظ وجود هذين النوعين: المفكر السياسي (أو المحلل) والسياسي الفاعل.

ومما يؤسف له أن الأمة - بعد هزائمها العسكرية أمام الغرب - تأثّرت بنتاج الفكر السياسي الغربي نتيجة لعقدة «تقليد المغلوب للغالب» وكمحصلة لعملية ترويض طويلة «للنخب السياسية» التي تم صناعتها، فساء عندها التفكير السياسي، ومن ثم نتجت طبقة من السياسيين (تسندها طبقة من المفكرين السياسيين) صارت في حالة انفصام مع الأمة وثقافتها، وذلك لأنها تبنت نتائج وتوجهات التفكير السياسي الغربي: الذي قام على فكرة سياسية تناقض ثقافة الأمة وحضارتها، وهي فصل الدين عن الدولة، وقام على فلسفة «الحل الوسط» التي أبدعها مفكرو الغرب إبان الصراع الثوري ضد هيمنة الكنيسة وأنظمة الإقطاع. ومن ثم بلوروا فكرة الحكم الجماعي كحل وسط بين حكم الشعب المباشر وحكم الملك المتفرد.

وسارت تلك «النخب السياسية» على النهج الغربي وحملت نظرياته السياسية وتبنت معالجاته للوقائع التي تطرحها المؤتمرات والمبادرات السياسية. وحشرت ممارساتها السياسية وأطروحاتها ضمن أدبيات الحكم الديمقراطي، وقامت على فكرة الغرب في الحكم الجماعي: على مستوى السيادة التشريعية (البرلمانات) وعلى مستوى السلطان التنفيذي (مجالس الحكم ومجالس الوزراء). وتكونت الأحزاب السياسية على هذا الأساس الغربي. ولم يقف السوء عند هذا الحد، بل تبنت بعض النخب ما «أبدعه» الغرب من فكرة القطاع الثالث (المنظمات غير الحكومية) كقطاع منفصل عن الحكومة وعن القطاع الخاص (الربحي)، وأوكل إليه جانبا رئيسا في الرعاية اعتبرها شيئا منفصلا عن الدولة، وصارت نافذة للاختراق السياسي عبر التمويل.

ويلاحظ المتابع بوضوح هيمنة هذه التوجهات الغربية على سياق الأحداث اليومية في الأمة: فمثلا تم في

..... التتمة على الصفحة ٣

حتى لا يبقى الأقصى يستغيث ولا مغيث

بقلم: المهندس إسماعيل الوحواح*

ظلت القدس وما حولها تمثل قضية جوهرية لكثير من أمم الأرض، وعرفت تلك الأمم الطريق الموصل إليها وسلكته، وحتى لا نغوص في أعماق التاريخ، إلا أنه لا بأس بقطعة منه لعلها تزيل الغشاوة عن بعض الأعين فتعتبر، وهل التاريخ إلا للاعتبار!

أدرك المسلمون الأوائل قضيتهم في القدس وما حولها، على أنها قضية عقدية إيمانية حضارية، حين أنزل الله فيها قرآنه.

هذا الوعي حملهم على التفكير بالطريقة التي يمكن أن تحقق الغاية، فاتجهوا إلى تجييش الجيوش وعلى رأسها خيرة الصحابة والفاتحين ورايات الجهاد تعلو هاماتهم، فسلكوا الطريق ووصلوا.

وظل الغرب الصليبي بعد أن فقد القدس وما حولها يدرك قضيته فيها، بأنها قضية عقدية إيمانية حضارية، فظل يتحين الفرص حتى لاحت له مستغلا ضعف المسلمين وتفككهم، فوجه إليها جيوشه وعلى رأسها باباواتهم وملوكهم، فسلكوا الطريق ووصلوا إليها في الحروب الصليبية عام ١٠٩٩.

وظل المسلمون إبان الغزوة الصليبية الدامية والطويلة يدركون قضيتهم في فلسطين، فلم يساوموا ولم يتنازلوا ولم يعترفوا بالاحتلال الصليبي، وظلوا يسدون الثغرات ويعدون العدة ويقوون الهمم والعزائم ويتخلصون من عوامل الضعف حتى جاءتهم الفرصة، فوجهوا جيوشهم بإمرة صلاح الدين ورايات الجهاد تعلو هاماتهم، وسلكوا الطريق ووصلوا، ودخلوا القدس عام ١١٩٩. ثم تابعوا جهادهم حتى طهروا بلادهم كلها من الصليبيين كلهم وجعلوهم أثراً بعد عين.

وظل الغرب الصليبي يدرك قضيته في فلسطين ويتحين الفرص فجاءت سقطة الرجل المريض بدخوله الحرب العالمية الأولى لتعطي الغرب الصليبي الفرصة الذهبية، فجيش جيوشه بزعامة قادته ووجهها إلى القدس، وما إن وقف الجنرال اللنبي على مشارف فلسطين على نهر الأردن حتى أعلنها مدوية: «الآن انتهت الحروب الصليبية»، ليؤكد أن قضية الصليبيين عبر التاريخ واحدة، وأن طريقهم إلى القدس واحدة.

ولإدراك الغرب الصليبي لقضيته في القدس وما حولها، فإنه يعمل على أن تكون هيمنته الحالية - ولو عبر كيان يهود - دائمية وأبدية، وقد عبر عنها قبل أيام أحد الصليبيين الصغار جوزيف أبو فاضل حين قال: «نحن المسيحيين في المشرق وأوروبا وأمريكا سنهدم الدنيا على رؤوسكم أيها المسلمون، وسنستعيد منكم سوريا وفلسطين ولبنان والعراق وتركيا التي فتحتموها بالسيف».

واليهود عرفوا قضيتهم في فلسطين، فسلكوا الطريق إليها وإن كانوا تبعاً للصليبيين، فانخرط جيشهم في جيوش الغزاة الصليبيين وسلكوا الطريق إليها ووصلوا.

هذه العجالة تؤكد أن الصراع على القدس وما حولها هو صراع حضارات وصراع وجود وصراع إرادات، هذا هو الوعي، وتؤكد أن الطريق إلى القدس هو طريق واحد، طريق القوة والجيش والحرب والحزم.

ومع أن قضية فلسطين هي من أكثر قضايا الدنيا وضوحاً، إلا أنها ويا للعجب وبفعل المؤامرات والتضليل أصبحت عند البعض أعقد من ذنب الضّب. فقضية

..... التتمة على الصفحة ٣

بعد حرق الطفل الفلسطيني..

عباس يتعهد بعدم السماح بالعنف أو الإرهاب!!

تعهد الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام وفد من حزب ميرتس اليساري «الإسرائيلي» زاره في مكتبه يوم الأحد الماضي في رام الله بعدم السماح بالإرهاب أو العنف. وقال عباس «نحن نقول بصراحة كفى فنحن لا نستطيع أن نصبر ولكن خذوها مني كلمة نحن لن نتبنى الإرهاب ولن نتبنى العنف وستبقى سياستنا وأيدينا ممدودة للسلام.» وأضاف في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية: «ولكن إذا استمر الوضع على حاله وبهذا الشهر بالذات سيكون لنا موقف مختلف»، دون الإشارة إلى طبيعة هذا الموقف. وقال: «نحن لا نستطيع أن نصبر وأن نسكت وكل مرة أقول إننا لن نسمح بالإرهاب ولا بالعنف ولكن بالنتيجة اختاروا بين داعش والسلام..». (جريدة الحياة)

الراية : مرة جديدة يؤكد رئيس ما يُسمى بالسلطة الفلسطينية محمود عباس أنه لا يمثل أهل فلسطين وقضاياهم.. فها هو يطمئن كيان يهود بعد حادثة حرق الطفل الفلسطيني وبعد تكرار دخول عصابات يهود إلى المسجد الأقصى أن يده ممدودة للسلام، وأنه مستمر في محاربة «الإرهاب»، فهو يُفصح عن حقيقة دوره ودور السلطة التي يمثلها، وهو حماية كيان يهود من كل ما ينغص عليهم من أعمال «إرهابية». وهو نفسه دور حكام المسلمين وبخاصة حكام دول الطوق الذين لولا حراستهم وحمايتهم لكيان يهود لما استمر هذا الكيان. فهل يعي المسلمون حقيقة سبب استمرار كيان يهود وإرهابه تجاه أهل فلسطين وغيرهم بأنه وجود حكام عملاء وسلطة فلسطينية عميلة فيقوموا بواجب إسقاطهم جميعا ومبايعة خليفة للمسلمين فيحرر فلسطين كاملة من كيان يهود بدل الاستمرار بالشجب والاستنكار أو القيام بمظاهرة هنا ومسيرة هناك ما جعل كيان يهود لا يقيم وزنا للمسلمين ولا لردة فعلهم؟؟!!

السودان يرخص لشركة روسية للتنقيب عن الذهب

وقعت وزارة المعادن السودانية، أمس الأربعاء، مع شركة سيباني الروسية عقد امتياز للتنقيب عن الذهب في مواقع بشرق وشمال البلاد، وذلك بحضور الرئيس عمر البشير وعدد من المسؤولين. وينص الاتفاق على استخراج ٣٣ طناً في الأشهر الستة الأولى من بداية توقيع العقد، وتقول الشركة الروسية إن احتياطي الذهب بولايتي البحر الأحمر (شرق) ونهر النيل (شمال) يقدر بـ ٤٦ ألف طن وتتجاوز قيمته تريليوناً وسبعمائة مليار دولار. ويقدر احتياطي الذهب في المواقع المعنية بالتنقيب بثمانية آلاف طن، أي ما تصل قيمته إلى ثلاثمائة مليار دولار. (الجزيرة نت)

الراية : إن الخبر أعلاه يكشف عن حقيقة الثروات المركوزة في باطن الأرض في السودان، وهذا جزء من الخيرات التي ينعم بها هذا البلد. ويكشف أيضا عن واقع سياسة حكام السودان، كما هو شأن بقية حكام المسلمين، تلك السياسة التي لا تزال تعتمد على شركات أجنبية للتنقيب عن خيرات بلادنا، فتقوم تلك الشركات باستخراج تلك الخيرات، فتعود النسبة الكبرى من قيمة خيرات بلادنا لتلك الشركات.. ومما يكشفه الخبر أعلاه، بل ويفضحه: كيف لبلاد تنعم بهذه الخيرات وغيرها كثير أن يكون أهلها فقراء وبلادهم سوقا استهلاكية للدول الغربية ومنتوجاتها؟؟!!

كيري يقول إن أمريكا ومصر تعودان إلى «قاعدة قوية» للعلاقات

قال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بعد مباحثات في القاهرة مع نظيره المصري سامح شكري إن البلدين يعودان إلى «قاعدة أقوى» للعلاقات رغم التوترات والمخاوف بشأن حقوق الإنسان. وقال كيري الذي عقد أول حوار استراتيجي بين البلدين منذ ٢٠٠٩ «مصر تظل بلدا محوريا للعلاقات والاستقرار في المنطقة برمتها». وأضاف في مؤتمر صحفي مع مضيفه: «هناك بالتأكيد ظروف كانت لدينا فيها أسباب لقلق عميق ولقد عبرنا عن ذلك بشكل علني، لكن لدينا قضايا متعددة نحتاج لمواصلة العمل فيها». وقال أيضا: «إن المحادثات تطرقت للتعاون المتزايد بشأن تأمين الحدود مع ليبيا». وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري في مؤتمر صحفي مشترك مع كيري في القاهرة: «إنه لا توجد خلافات كبيرة بين بلاده والولايات المتحدة لكن هذا لا ينفي وجود تباين في وجهات النظر حول عدد من الموضوعات وهذا طبيعي». (وكالة رويترز)

الراية : زيارة كيري إلى القاهرة بالتأكيد ليست كما يُشاع من أنها تتعلق بإعادة العلاقات إلى سابق عهدها بين مصر وأمريكا، لأن العلاقات بينهما مستمرة منذ عقود على أساس تبعية حكام مصر لأمريكا. إن أمريكا التي أمرت عميلها حاكم مصر عبد الفتاح السيسي بالإطاحة بحكم الإخوان والانقلاب عليهم، وبسبب ما أثاره ذلك من ردود أفعال من جهات كثيرة تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، قامت بالتظاهر بوجود فتور في العلاقة بسبب الانقلاب بينها وبين حكام مصر، ولكن المتابع يدرك أن القضية لا تتعدى التمثيلية المفضوحة لأن تبعية حكام مصر لأمريكا أقوى من أن تغطي عليها تصريحات كاذبة من الطرفين. وما زيارة كيري وتأكيده على التنسيق بين أمريكا ومصر في محاربة الإرهاب إلا دليل على متانة العلاقة بينهما. وبالتأكيد فإن الزيارة ترتبط بدعم حكام مصر وترتبط أيضا بالوضع في ليبيا وفي المنطقة ولا سيما ما يجري في اليمن وسوريا..

نظرات سياسية

ما هي أسباب توالي هبوط أسعار النفط؟

بقلم: الدكتور محمد ملكاوي

لا يزال النفط يلعب دورا استراتيجيا في السياسات الدولية وذلك لكونه المصدر الأهم والأكبر للطاقة في العالم والمحرك للصناعة العالمية. وبدون أدنى شك فإن من يتحكم بالنفط من حيث الإنتاج والتسويق والتسعير يكون بإمكانه التأثير في السياسة الدولية. وقد استعملت أمريكا نفوذها النفطي في السعودية عام ١٩٧٣ من خلال أرامكو واتفقت مع الملك فيصل على رفع سعر النفط من ١ دولار إلى ٢٠ دولاراً تقريبا للبرميل وذلك من أجل الضغط على أوروبا كي ترضخ لعملية فصل الذهب عن الدولار والذي كانت قد فرضته أمريكا عام ١٩٧٢ من أجل التقليص من أثر الكم الهائل من الدولارات التي تجمعت في أوروبا بسبب مشروع مارشال الأمريكي. وحين عصفت الأزمة المالية العقارية بالاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٨ وكان سعر النفط دون ٥٠ دولاراً للبرميل أخذت الأسعار بالارتفاع إلى أن زادت على ١٠٠ دولار منذ عام ٢٠١٠ وبقيت كذلك حتى عام ٢٠١٤ حيث عادت للهبوط. وكان ارتفاع الأسعار ما بين ٢٠١٠-٢٠١٤ موجها إلى إنعاش الاقتصاد الأمريكي خصيصا والعالمي بشكل عام، من خلال استهلاك الكم الهائل من الدولارات التي ضخها البنك الفدرالي الأمريكي. وهكذا فإن أسعار النفط سواء صعودها أو هبوطها تخضع لسياسة الدول المهيمنة على سوق النفط أكثر مما تخضع للعرض والطلب. فالنفط ليس سلعة كأي سلعة بل هو مادة استراتيجية تستعمل في تحقيق سياسات وتنفيذ خطط. وقد نشرت مجلة «تسعير النفط» الإلكترونية مقالا في ٢٠١٥/٧/٥ ذكرت فيه ٦ أسباب حالية تؤثر في أسعار النفط؛ منها ٥ سياسية وواحدة تتعلق بالعرض والطلب. أما القضايا السياسية التي ذكرها المقال فهي إيران والاتفاق النووي، وروسيا وقضية أوكرانيا، والسعودية وقضية اليمن وسوريا، ونشوء شركات الصخر الزيتي في أمريكا، والحرب على تنظيم الدولة، وأخيرا العرض الزائد من النفط.

ولست بصدد مناقشة ما ذهب إليه المقال من أسباب سياسية أو اقتصادية، ولكن المهم إدراك أن ارتفاع وهبوط أو استقرار النفط إنما تتحكم به سياسات الدول العظمى وخاصة أمريكا، التي جعلت النفط أحد أهم ركائز سياستها الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية وكان أهم ما صدر عن أمريكا في هذا المجال مبدأ كارتر عام ١٩٧٩. وقد أحكمت أمريكا سيطرتها على منابع النفط بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣.

أما استمرار هبوط أسعار النفط الحالي فهو استمرار للهبوط الذي بدأ نهاية عام ٢٠١٤ واستمر حتى بداية عام ٢٠١٥ ثم عاد ليرتفع قليلا. وعلى الأرجح أن الارتفاع المؤقت للأسعار كان عائدا للعرض والطلب أكثر من أي شيء آخر إذ لم يطرأ تغير مهم على القضايا السياسية التي دفعت بالأسعار للهبوط من أعلى مستوياتها. فالضغط على روسيا لا يزال قائما من خلال حرمانها من المصدر الرئيسي لدخلها والحد من مقدرتها على ممارسة سياستها بحرية وقوة. وإيران لا تزال تخضع للضغط بالرغم من رفع العقوبات التدريجي، والذي يعتبر تصدير النفط أهم بنوده لها. فمن المتوقع أن تعود إيران لتصدر ٣ ملايين برميل يوميا، ويعتبر هذا الرقم متواضعا جدا ضمن سعر ٤٥ دولاراً للبرميل الواحد (٦٥,٧ ملياراً سنويا) مقابل ١٤٦ ملياراً لو كان سعر البرميل ١٠٠ دولار. وكذلك روسيا فإن عائداتها النفطية تنخفض من ٤٠٠ مليار دولار سنويا إلى ١٨٠ ملياراً، ما يؤثر بشكل كبير على اقتصادها. ويجب على روسيا أن تزيد صادراتها بمقدار ٢٥ مليون برميل يوميا لتحافظ على واردات هائلة، ولكنها حتى لو استطاعت أن تزيد من إنتاجها فإنها ستغرق السوق بالنفط وتعود الأسعار للانخفاض. لذلك فإن استمرار هبوط الأسعار من شأنه أن يبقي الضغط على روسيا. وكذلك أوروبا تتأثر بشكل قوي بانخفاض أسعار النفط على الأقل في هذه المرحلة. فأوروبا قد تجمع لديها كم هائل من عملة اليورو نتيجة زيادة ضخ المال على شكل قروض في اقتصاديات الدول المنهارة مثل اليونان وإسبانيا وقبرص وأيرلندا، وعدم مقدرة هذه الدول على سداد الدين وزيادة صادراتها. وكانت أوروبا تعتمد على ارتفاع أسعار النفط لتسهيل خروج اليورو من منطقة الاتحاد الأوروبي، وهو شكل من أشكال التيسير الكمي للعملات. وحين كانت أسعار النفط تراوح الـ١٠٠ دولار فإن فاتورة أوروبا النفطية كانت حوالي ٤٥٦ مليار دولار سنويا حين كان سعر اليورو يساوي ١,٥ دولاراً، أي ما يعادل ٣٠٤ مليار يورو سنويا. وحين انخفض سعر النفط إلى ٤٥ دولاراً أصبحت فاتورة النفط الأوروبية ٢٠٥ مليار دولار أي ما يعادل ١٣٦ مليار يورو. أي أن كمية اليورو الخارجة من الاتحاد الأوروبي قلت بمقدار هائل ما اضطر البنك الأوروبي إلى تخفيض سعر اليورو لترتفع فاتورة أوروبا مقاسة باليورو إلى ١٩٥ ملياراً، وهو رقم أقل بكثير مما كانت عليه الفاتورة سابقا (٣٠٤ مليار يورو). وهكذا فإن استمرار انخفاض أسعار النفط يوفر لأمريكا أدوات ضغط كبيرة فيما يتعلق بالدول والكيانات التي من شأنها أن تنافس أمريكا أو تؤثر على سياستها العالمية. ومن المتوقع استمرار انخفاض الأسعار إلى ما دون الـ٤٠ دولاراً للبرميل ■

الأزمة الليبية ما بعد توقيع الصخيرات

بقلم: أسامة الماجري - تونس

مضت أكثر من ثلاثة أسابيع على توقيع الأطراف المتنازعة بالأحرف الأولى على المسودة الرابعة المعدلة للمقترح الأممي لإنهاء الأزمة الليبية، وذلك في غياب المؤتمر الوطني العام. واعتبر - في ذلك الوقت - أغلب الأطراف المعنية بالأزمة الليبية وخاصة منها بريطانيا وأمريكا أن هذا التوقيع هو بداية الخروج من الأزمة وتجاوز العقبات الصعبة.

إلا أننا لم نرَ منذ ذلك الوقت تقدما عمليا وخطوات سريعة في تشكيل الحكومة أو الإعلان عن ملحقات المسودة التي تعتبر الأهم في الاتفاق. بل بدأ مبعوث الأمم المتحدة ليون يسعى لإقناع المؤتمر الوطني ومحاولة الوصول معه إلى حل حتى يلتحق بالموقعين خاصة وأنه طرف أساسي في النزاع الليبي.

فقد تم إجراء مشاورات مغلقة بينه وبين وفد المجلس الوطني الليبي العام، في الجزائر بداية من الخميس ٣٠ تموز ٢٠١٥ ودامت يومين، وتناولت «سبل تعزيز مسار الحوار في ليبيا»، حسب بيان بعثة الدعم الأممية في ليبيا. وقال ليون في تصريح للتلفزيون الجزائري العمومي عقب نهاية المشاورات أنها جرت بشكل ثنائي بين الأمم المتحدة وممثلي المؤتمر العام ثم بمشاركة وزير خارجية إيطاليا باولو جنتلوني والوزير الجزائري للشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل مؤكدا مواصلة الحوار «وسنرى كيف يمكن تجاوز الخلافات بين الأطراف الليبية». لكن مصدراً دبلوماسياً جزائرياً مقرباً من الملف قال لـ«بوابة الوسط» أن الجلسة لم تشهد تقدما ملحوظا عكس الجولات السابقة من الحوار الليبي في البلاد، فالمؤتمر العام قدم مقترحات يراها جوهرية حول تركيبة مجلس الدولة وكذلك حقه في اختيار أعضاء الحكومة التوافقية والمسؤول عن قيادة الجيش». هذا وقد أكد المستشار السابق للجنة الحوار التابعة للمؤتمر الوطني، صلاح البكوش، تصميم المؤتمر على موقفه من الاتفاق السياسي الذي جرى توقيعه بالأحرف الأولى في الصخيرات في ١١ تموز/يوليو المنقضي.

ومن جهة أخرى، ذكرت جريدة «تايمز» أنَّ بريطانيا تستعد لنشر مئات من قواتها في ليبيا لمواجهة تنظيم الدولة والمساعدة في استقرار الدولة. وأضافت الجريدة البريطانية، السبت، أنَّ قوات فرنسية وألمانية وإيطالية وإسبانية وأمريكية ستشارك في المهمة الدولية التي ستبدأ بمجرد اتفاق الأطراف الليبية على تشكيل حكومة وحدة وطنية. وأشار مصدر بريطاني للجريدة، لم تذكر اسمه، إلى احتمال بدء العمليات داخل ليبيا مع نهاية شهر آب/أغسطس الجاري.

وهذا يدل على إصرار دول الغرب على التدخل في الشأن الليبي ولو بالشكل المباشر والعسكري، المهم أن يكون لها نفوذ ووجود في البلد حتى تسيطر عليه وتنهب ثرواته. وتبقى بوادر الانفراج السياسي بعيدة ■

تحرير الأنبار بين أحلام الفاشلين ومكائد المحتلين

بقلم: عبد الرحمن الواثق

من الحقائق المستخلصة من حملة أمريكا المزعومة على الإرهاب عموما، وعلى تنظيم الدولة في العراق وسوريا خصوصا: ذلك الارتباط العضوي بين البلدين لتشابه وسائل قهرهما قديما وحديثا، ولأن غالب أهلهما يتوقون إلى التحرر من نير التسلط الأمريكي، بعد أن ضاقوا ذرعا بأدواتها في المنطقة كإيران ومَن شاكلها. الأمر الذي يقتضي من الكفار وأتباعهم إدامة زخم تلك الحملة لتحقيق أهداف متعددة ليس آخِرَها حمايةُ كيان يهود، ولحين إنضاج البديل لسفاح الشام.. لذا فقد مهَّدوا سلفا عبر تصريحات مؤذية مفادها أن طرد تنظيم «الدولة» ربما استغرق ثلاث سنوات كما توقع (كيري) أو ثلاثين عاما بحسب (ليون بانيتا) وزير دفاعهم السابق (وكالة أ. فـ.) ويأتي هذا في سياق الحرب النفسية على بلاد المسلمين.

وأعقب سقوط الرمادي تعليقاتٌ تنمُّ عن حِقد وجهلٍ وتعالٍ، لا تنسجم وأخلاقَ الفاتحين أدلى بها رموز ما كان لأحد يوماً أن يُلقي لها بالاً، لكنَّ خضوعها لكافر محتل، منحها هامشا تتحرك فيه حيناً مِن الزمن، وهي مِن قبيل «الفلوجة ورم سرطاني سيتم استئصاله» أو أنها «رأس الأفعى»، وأن «استعادتها من يد (التنظيم) مسألة وقت»... بل قال ما يُعرف برئيس قوات الحشد الشعبي (هادي العامريّ): «أن تحرير الفلوجة من «التنظيم» الإرهابي سيمكن القوات من الدخول إلى الرمادي بسهولة» أو «من دون قتال».. «وأن الهجوم سيكون وشيكاً» (موقع المَسَلة في ٢٠١٥/٦/١٤)، لكن شيئا من ذلك لم يتحقق.

وقد ساهم الإعلام (الأجير) برسم صورة كاذبة عن الواقع فبَالغَ في تعظيم (المساعدات) المقدمة وهي في الحقيقة أسلحةٌ ومُعداتٌ تُشترى بملياراتِ الدولاراتِ من أموال الشعب المقهور لتمكين الجيش وباقي التشكيلات العسكرية من دحر العدو وتحقيق النصر، ثم لا تلبث أن تكون غنائم سهلة لتنظيم «الدولة» في أول اشتباك بين الطرفين، بل وبأوامر عُليا بتركها في مواضعها حتى يطول عُمُر هذه المأساة الخانقة - كما أقرَّ بذلك قادة عسكريون كبار - الشيء نفسه ينسحب على ميليشيات (الحشد الشعبي) وما ابتدعوا لهم من انتصارات وهمية لم نر لها أثرا يُذكر، بل لقد جزم بعضهم بأن تحرير الفلوجة والرمادي وباقي الأنبار مسألة وقت، بعدها يُتحوَّل إلى نينوى وتحريرها من قبضة «التنظيم».

أما عن أسباب تعثر القوات العراقية في حربها ضد تنظيم الدولة، وعدم إحراز النصر الموعود، فذلك يرجع إلى أسباب عسكريةٍ وسياسيةٍ معاً:

أولاً: الأسباب العسكرية:

والأسباب العسكرية، منها ما يتعلق بالجيش العراقي بشكل عام ومنها ما يتعلق بسير العمليات العسكرية.. أما ما يتعلق بالجيش العراقي فمن المعلوم أنَّ جيش العراق لم يَعُد كما كان إبان النظام السابق، ذلك أن أمريكا الغازية قصَّتْ بتفكيكه في بداية الاحتلال عام ٢٠٠٣ وزعمَتْ أنها بصدد إعادة بنائه وتدريبه وتسليحه على أسُسٍ عصريةٍ صحيحة، وأنفقت لذلك مليارات الدولارات خلال العشر سنوات الأولى للاحتلال، كان واضحاً فيها الفساد والمكر الخبيث ونهب الأموال... فكانت النتائج صاعقة في سوء أداء الجيش الجديد وفي مواطن كثيرة: هزائم فادحة وفاضحة ذهبت بمكانته المعروفة سابقاً حتى بات مادة للتنَدُّر والسُخرية، ثم طالتْ يدُ الغدر قياداته الكفؤة خطفاً وتصفيةً من قِبَل عملاء إيران انتقاماً ممن قاتل الجمهورية (الإسلامية) تحت راية صدام... فقضى من قضى، وهرب من هرب، ولم يبقَ غير نماذج خانعة رضيت بفُتات الحكام الجدد. والحقُّ: أن أمريكا ما كانت لتُلغِي جيش العراق ثم تعود لتبنيه مرة أخرى.. وأيضا قد غلب على الجيش الجديد شرازم الطائفيين والقتلة وقطاع الطرق ممن عاش سنوات على فضلات (الجارة المسلمة) فنُسِفَت كل السياقات الرصينة المعروفة لدى الجيوش القوية.

أما ما يتعلق بسير العمليات العسكرية، فتوضحها الأمثلةُ التالية:

- تبخُّر وعود القيادات العسكرية ومنظمي الحشد الشعبي بأن معركة الأنبار ستكون أسهل من معركة تكريت، وحُشِدَ لها أكثر من (١٥) ألف مقاتل من الجيش والحشد والفرقة الذهبية والشرطة الاتحادية خلال العملية، يُضاف إليها قرابة (٤) آلاف مقاتل من العشائر لكنَّ العملية لم تحقق أيَّ تقدم في المدن التي يسيطر عليها «التنظيم» حتى الآن سوى تطويق بعض المدن وقطع عدد من طرق إمداد «التنظيم» ما بين مناطق المحافظة بحسب ما صرح به ضابط عسكري وأحد أعضاء مجلس محافظة الأنبار. (أنباء متفرقة).

- قال ضابط رفيع بالجيش لوكالة الأنباء الألمانية - رفض الكشف عن هويته -: إن «العملية العسكرية التي أطلقها القائد العام للقوات المسلحة منذ أيام، تواجه صعوباتٍ كبيرة في استرجاع المناطق التي يتمركز بها التنظيم الإرهابي، وخاصة في مدينتي الرمادي والفلوجة وضواحيهما الخارجية». (الوسط أون لاين الدولي).

- وعزا الضابط ذلك لاتّباع القيادات خططا عسكرية تقليدية ولغياب المعلومات الاستخباراتية في مواجهة ذلك «التنظيم» الذي يتَّبعُ سياسة الكرِّ والفَرّ، وأسلوب العصابات المتطور، فضلاً عن اعتماده أساليب عسكرية تأخذ طابع الحداثة باستمرار تضاهي الأساليب التي يتبعها الجيش العراقي.

- وأوضح الضابط المذكور: أن «القيادات العسكرية تقوم بزج عناصر الأمن العراقي والحشد الشعبي بشكل عشوائي ودون خطط عسكرية في المعارك ضد «التنظيم».. (المصدر السابق وجريدة النهار).

- وأكد القيادي في تحالف القوى العراقية (حيدر المُلا) عن تكبد قوات الحشد الشعبي خسائر ثقيلة في المقاتلين والعتاد بعد أسبوع من إعلان معركة جديدة بمحافظة الأنبار ضد مقاتلي «التنظيم»، وعلى مشارف قضاء الفلوجة نتيجة ضعف الخطط العسكرية وعدم وجود التنسيق ما بين القوات المسلحة، وأن الحكومة العراقية تُنكِر تعرُّضَ قواتِها وميليشياتِها لخَيبات وإخفاقات من خلال ضخ دعائي لا يبدو مكترثا لحقائق الميدان. (الوسط أون لاين والجزيرة نت).

- كونُ مَيدان المعارك مناطقَ كثيفة السكان، وقيام «التنظيم» بهجمات بسيارات مفخخة على الوحدات العسكرية، فضلا عن التحصينات وعمليات التلغيم المتبعة لديه، يؤكد ذلك (محمد البجاري) عضو المجلس المحلي للفلوجة: أنها «مدينة محصنة ولا يمكن للجيش اقتحامها بسهولة». (المدى برس).

ثانياً: الأسباب السياسية:

وهذه الأسباب مزيجٌ من خطط، واتفاقيات، وأوامر يتم إبلاغها إلى الحكام التابعين - ومنهم حكام العراق - عن طريق أطراف ثالثة، أو تُبَلغُ إليهم شخصياً في لقاءات ثنائية، أو تصريحات إعلامية يُراد مضمونها أو ردود أفعالها، وقد تُملى على الحاكم إملاءً لا يستطيع التنصل منها، ويقوم بتنفيذها طوعاً أو كرهاً، أو عبر افتعال أزمةٍ ما، أو المماطلة في تنفيذ الاتفاقات أو العقود ليفضي ذلك إلى تحقيق أهداف يرغب بها الكافر المحتل... إلخ. ومن أمثلة ذلك:

- تأكيد وزير الدفاع الأمريكي كارتر، خلال زيارته الأخيرة لبغداد على أن المشاركة (السُّنية) في الحملة أساسية لنجاحها. (وكالات أنباء). ولا شك أن ذلك يعني بلبلة في صفوف القوات المسلحة لصبغتها الطائفية، وهو أمرٌ يتعلق بجاهزية مقاتلي السنة أو عدمه، وهل ستسلحهم الحكومة أم أمريكا؟ وهذا يخدم أهداف المحتل ويطيل من تمدُّد «التنظيم».

- قال مصدر في العمليات المشتركة: إن «الأمريكيين وضعوا خطة جديدة لتحرير محافظة الأنبار على مراحل عدة تشمل البدء بتحرير الرمادي وعزلها عن المدن المجاورة لها، ثم تحرير الفلوجة»، مبيناً أن «الأمريكيين لا يريدون فتح الجبهتين في الوقت نفسه وخصوصاً الفلوجة فهم مصرون على تأخير انطلاق عمليات تحريرها.. (عراق القانون في ٢٠١٥/٧/١٤). ولا شك أن هذا يُخالف خطة الحكومة العراقية.

- المماطلة في تنفيذ عقود تجهيز العراق بالسلاح والأعتدة والطائرات وما شاكلها... وكل ذلك يدخل في دائرة القرارات السياسية، وإلا كيف يُتَصور خلوُّ مخازنهم من عدة مئات من الصواريخ..؟!

وهكذا تبقى بلاد المسلمين رهينة لمكر الكفار المتسلطين والعابثين بأمن أمتنا، والمشوِّهين لديننا، المعتدين على عقيدتنا الإسلامية وأحكام شرعنا الحنيف حتى يمُنَّ الله عزَّ وجلَّ بنصره على الثلة المؤمنة التي عملت ولا تزال تعمل على إقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، ويومها سيذوق أولئك الظالمون ما يستحقونه من جزاء، وتعلو راية العُقاب أرجاء المعمورة ويحُل الأمن والعدل والخير وما ذلك على ربنا بعزيز. ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ *وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ ■

صندوق النقد الدولي الذراع الاستعماري الجشع للرأسمالية المتوحشة

بقلم: عصام الدين أحمد أتيم - الخرطوم

في العام ١٩٤٤م تم إنشاء صندوق النقد والبنك الدوليين؛ بقصد الهيمنة على اقتصاد العالم، وبالفعل اتخذتا أداة - وبخاصة صندوق النقد الدولي - لجعل البلاد عرضة للإفلاس وصناعة الفقر، من خلال الضغط على الدول للالتزام بسياسات الصندوق، فقد نشر الصندوق مذكرة خلال آب/أغسطس من العام الماضي قال إنها من حكومة السودان، تؤكد فيها الحكومة الالتزام بحزمة معالجات اقتصادية تشمل رفع الدعم الحكومي عن المحروقات وقطاع الطاقة، ومراجعة الإعفاءات الجمركية ونظام الضرائب، وقد شهد شاهد من الحزب الحاكم بالتعليمات التي تأتيهم من الصندوق، ورد ذلك في حوار أجرته صحيفة المجهر مع أمين أمانة الاقتصاد بالمؤتمر الوطني، نشر بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م قال فيه: (نحن تُفرض علينا أشياء خارجة عن إرادتنا)، ولعل هذا أبلغ دليل على أن الدولة لا تملك إرادة سياسية بدليل انصياعها لما يفرض عليها من قبل مؤسسات برايتون وودز.

إن صندوق النقد الدولي يفرض شروطا قاسية على البلدان التي تطلب قروضاً، ويلزمها بتنفيذ حزمة من الإجراءات التدميرية للاقتصاد والتي تؤدي بدورها إلى ارتهان إرادة البلدان المقترضة إلى مشيئة البلدان والمؤسسات الدولية الدائنة وتضمن صناعة الفقر فيها. وتتلخص تلك الشروط في الآتي:

على صعيد سياسة فتح البلاد للمؤسسات الاستعمارية:

١/ خصخصة القطاع العام وإعطاء الدور الأساسي في النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص.

٢ / إصدار القوانين التي تضمن مصالح القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

٣/ إعفاء الشركات الأجنبية من الضرائب والرسوم.

٤/ منح الحق للشركات الأجنبية العاملة في تحويل أرباحها ومستحقات منتسبيها من العاملين بالنقد الأجنبي إلى الخارج.

ومحصلة هذه الإجراءات هو الضغط على الفئات الفقيرة ونمو الاقتصاد الاستهلاكي كما في النمط الغربي.

على صعيد التجارة الخارجية:

١/ دعم نشاط القطاع الخاص وتهيئة كافة الفرص المناسبة لنشاطه.

٢/ إلغاء القيود المفروضة على صادرات وواردات السلع.

٣/ إلغاء نظام الرقابة على النقد الأجنبي وتطبيق سياسة السوق المفتوحة.

٤/ تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

وتهدف هذه الإجراءات إلى تخلي الدولة عن حماية منتجاتها وفرض نمط التجارة الحرة وخلق الظروف الموضوعية للفئات الطفيلية لتحقيق المزيد من الأرباح والاستغلال.

وعلى صعيد الإنفاق القومي:

١/ إلغاء الدعم الحكومي للسلع التموينية الضرورية لحياة الناس.

٢/ زيادة الضرائب على السلع المختلفة وزيادة أسعار الماء والكهرباء وخدمات الصحة والتعليم والنقل وما شابه ذلك من الخدمات.

٣/ رفع أسعار منتجات القطاع العام وتقليص دوره في التنمية الاقتصادية.

٤/ تخفيض الإنفاق الحكومي الجاري وإيقاف التعيينات في قطاعات الدولة.

إن النهج الذي يتبناه الصندوق على صعيد الاستدانة الخارجية، يجبر البلدان المدينة على التخلي عن الدعم المالي للسلع الضرورية للحياة والمشتقات النفطية وغيرها من السلع التي تشكل القوت اليومي للناس. ويلزمها كذلك بتخفيض عملتها النقدية مقابل العملات الأجنبية كي تصبح المواد الخام والسلع الأخرى المصدرة إلى الخارج بأقل ثمن. كما يلزم البلدان المقترضة بتقليص الإنفاق على القطاعات الخدمية وزيادة الضرائب.

إن السياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي تهدف إلى تحويل البلدان المقترضة إلى أسواق مفتوحة لتصريف بضائع الدول الرأسمالية بأسعار عالية، وتخلق الظروف الموضوعية لتحويل الاقتصاد القائم على التخطيط والتوجيه المركزي إلى اقتصاد سوق رأسمالي تعبث به الرأسمالية المتوحشة التي لا تعرف سوى الجشع ومزيد من الأرباح.

فالإصلاحات التي يفرضها الصندوق هي في الأصل حزمة مسمومة ملغومة تؤدي في نهاية المطاف إلى تجويع العباد وتركيع البلاد.

وفي السودان سارع دعاة المشروع الحضاري إلى الارتماء في أحضان الصندوق واتبعوا توجيهاته شبراً بشبر حتى أدخلونا جحر الضب، فبموجب توصيات الصندوق عرضت الحكومة حوالي (٦٣) مرفقا خدميا للبيع مما أدى إلى خصخصة كافة مؤسسات القطاع العام، وألغت كافة أنواع الدعم المقدم للسلع كما ألغت الدعم الخاص بالخدمات الصحية والتعليمية والإسكان واتخذت إجراءات صارمة فزادت أسعار الماء والكهرباء والنقل والاتصالات، أدت إلى تبعات كارثية على أهل السودان؛ مثل ارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من ٣٠٪، وزيادة مديونية السودان الخارجية الربوية إلى (٤٦) مليار دولار بحسب آخر تقرير صادر عن بنك السودان. وأيضاً تدهورت قيمة العملة السودانية من ٢,٨٧ دولاراً للجنيه الواحد عام ١٩٧٥ إلى أقل من ١٧ سنتا في الوقت الحالي.

ورغم ما تجنيه البلاد من ويلات جراء الالتزام بسياسات الصندوق القاتلة، إلا أن المسؤولين في الدولة يؤكدون التزامهم الكلي بما يمليه الصندوق، فقد تعهد وزير المالية بدر الدين محمود، بتوفير البيانات المطلوبة للإصلاح للصندوق. جاءت هذه التعهدات عقب الزيارة التي قام بها مسؤول في صندوق النقد الدولي للبلاد في شباط/فبراير ٢٠١٤م والتقى خلالها بكل من وزير المالية ومحافظ بنك السودان. أيضاً تعهد وزير المالية السوداني، بالمضي قدماً في سياسة رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية، وقال إن البرنامج الخماسي للدولة خلال ٢٠١٥- ٢٠١٩ يتخذ من التحرير الاقتصادي منهجاً له.

إن الخروج من كل أشكال الهيمنة الاستعمارية التي تمارس على الأمة، تحت مسميات شتى من قروض وغيرها، هو بالوقوف ضد الارتماء في أحضان صناديق المال الدولية، والعمل في الأمة ومعها للانعتاق من المنظومة الرأسمالية، والعودة لنظام الإسلام، في دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة؛ التي تحرر الشعوب وتبسط العدل في ربوع العالم ■

تتمة كلمة العدد: سوء التفكير السياسي يعرقل التحرر من الهيمنة الغربية

سياق الثورات طرح الدولة المدنية (العلمانية) كبديل عن الأنظمة الدكتاتورية، ومن ثم انشغلت القوى السياسية في صياغة دساتير وضعية عبر برلمانات جعلت السيادة التشريعية فيها لمجموعة منتخبة، ومن ثم تم تشكيل الحكومات ومجالس الوزراء الديمقراطية، وأيضا ظلت تنشط تلك المؤسسات غير الحكومية وتتحرك بسيل التمويل الأجنبي لتنفذ الأجندات الغربية وتحرف الثورات عن مسار التحرر الكامل من الهيمنة الغربية.

وهذه الأمثلة تكشف عن مفاصل سياسية دفعت الثورة إلى حضن الاستعمار بدل أن تخلعه، وأدّت إلى انتكاسة جديدة كما تجسّد بوضوح في الحالة المصرية، التي اتخذت فكرة الحكم الجماعي وإرادة الناس مبررا للانقضاض على الحكم الجماعي الآخر الذي نتج عن الانتخابات بعد الثورة، وتم تغيير الدستور تحت الذرائع نفسها.

وبكل أسف لم يقف حد ذلك السوء عند الأنظمة، بل تم الاختراق الفكري والسياسي لكثير من الأحزاب والجماعات، وتماهت مع ذلك التفكير السياسي الغربي الهدّام، وأصبحت من حيث تدري أو لا تدري أداة تسهم في تعزيز الهيمنة السياسية والفكرية للغرب، وتمكّن الغرب عبرها من تمرير برامجه ومشروعاته السياسية، كما حصل في تونس مثلا حيث تمازجت ألوان الأحزاب التي انخرطت في اللعبة الديمقراطية ولم يعد بالإمكان تمييز ما هو «إسلامي» عما هو علماني، وكما يجري في اليمن من اقتتال بين الفصائل التي تحمل جميعا مشروعات سياسية ترقيعية أو مصلحية، وتحتشد ضد بعضها البعض على أساس تناقض المصالح الاستعمارية لا تناقض المبادئ وأفكار الحكم. وكما في سوريا حيث تجنّدت بعض الجهات «الثورية» لتحقيق النموذج الغربي في الحكم وتمرير ما تطرحه القوى الغربية من الحلول السياسية التي تبقي الهيمنة الأمريكية على سوريا. لذلك فإن سوء التفكير السياسي قد أفشل عددا من الثورات التي لم يتبلور فيها فكر سياسي متحرر من نتاج الفكر السياسي الغربي، ومهّد لردة ثورية.

وهذه النتائج الخطرة لسوء التفكير السياسي يجب أن تقود السياسيين المخلصين إلى التنبّه، وتدفع ثوار الشام على وجه الخصوص إلى التفكير السياسي الصحيح المستند إلى عقيدة الأمة والمتحرر من أدبيات الغرب وأطروحاته وممارساته. وأن توجّههم لنظام الحكم الفردي في الإسلام الذي جعل السيادة التشريعية للشرع، وقام على الشورى لا على الديمقراطية، وأوجب التحرر من الاستعمار لا التماهي مع مشروعاته، وتناقض في جلّه مع الفكر السياسي الغربي من حيث الشكل والمضمون ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في فلسطين

المشهد التركي الداخلي في ظل الخلاف بين حزب أردوغان وحزب الشعوب الديمقراطي

بقلم: حاتم أبو عجمية - الأردن

بعد مضي عقد من الزمان على عملية السلام مع الأكراد وتزامنا مع ثورات الربيع العربي وثورة الشام بالذات وإدراك حزب العدالة والتنمية أن الاستقرار السياسي والأمني لن يحدث في تركيا إلا في حالة التوصل إلى تسوية للمسألة الكردية، خصوصاً أنها باتت تحظى باهتمام دولي ملحوظ، فضلاً عن أنها كلفت خزينة الدولة ما يقرب من ٤٠٠ مليار دولار على مدى ثلاثين عاما، حسب تقديرات رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان الذي انتهج سياسة الاحتواء بالنسبة للأكراد وبدأ بإجراء مجموعة من الإصلاحات تتعلق بحقوق الأكراد، توجت بمشاركة لأول مرة في تاريخ تركيا لحزب ذي امتداد كردي في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت في السابع من حزيران الماضي، حيث حصل حزب الشعوب الديمقراطي الكردي في تركيا على دعم واسع من الأكراد والعلويين في تركيا، واستطاع بذلك الدخول إلى البرلمان التركي بعد اجتيازه حاجز الـ١٠٪ وحصوله على ٨٠ مقعداً في البرلمان التركي الذي يبلغ عدد أعضائه ٥٥٠ نائبا.

اتخذ حزب الشعوب الديمقراطي استراتيجية تشير إلى أنه حزب تركي، ولقي قبولا واسعا لدى الناخب التركي ويبدو أن تنسيقا ما كان وحتى وقت قريب بينه وبين النظام التركي فهو لا يرى القضية الكردية على أنها قضية حتى، بل يصفها في بعض من خطاباته ومناسباته على أنها (المشكلة الكردية) فالبرنامج الانتخابي لا يمت بصلة إلى حزب كردي بالمعنى الحقيقي لصفة (كردي)، أو حزب يدافع عن القضية الكُردية، فضلاً عن أن «حزب الشعوب الديمقراطي» ذاته لا يشير إلى نفسه بأنه حزب كردي أو أنه موجود بمكان الدفاع عن القضية الكردية، إلا أن لغة ولهجة الخطاب تغيرت بعد فوزه في الانتخابات وظهر واضحا النَّفَس القومي الكردي في الخطابات والمطالب من حكومة تركيا.

وفي يوم الثلاثاء ٢٠١٥/٧/٧ وعلى مدى يومين، عقد اجتماع أمني أمريكي تركي في العاصمة التركية أنقرة وفي مقر قيادة الأركان بين مسؤولين عسكريين ونائب وزير الخارجية التركي فريدون سنيرليوغلو، وممثل الرئيس باراك أوباما لشؤون محاربة تنظيم الدولة الإسلامية جون إيلن ونائبه وزير الدفاع للسياسات كريستين ورموث، والذي أكد على ضرورة مواصلة محاربة تنظيم الدولة، ومشاكل الحدود الجنوبية، وتمدد حزب العمال الكردستاني. مع ملاحظة مدة الاجتماع ومكانه وتشكيلة الوفد، كل ذلك يشير إلى أن المباحثات تناولت قضايا استراتيجية بالغة الأهمية والتعقيد حصلت فيها تركيا على صفقة ما أو دور ما يتعلق غالبا بسوريا، وذكرت صحيفة حرييت التركية أن الأمريكيين طلبوا خلال الاجتماع من تركيا السماح لهم باستخدام قاعدة إنجرليك في الجنوب لشن ضربات ضد تنظيم الدولة في سوريا.

وبعد أقل من أسبوعين من هذا الاجتماع حصل تفجير في مدينة سوروج في مسيرة كردية كان حزب الشعوب مشرفا عليها وبدأ كل فريق يتهم الآخر بأنه يقف خلف هذا التفجير حيث اتهم رئيس حزب الشعوب الديمقراطي، صلاح الدين ديمرطاش، صراحة مؤسسة الرئاسة بالوقوف خلف التفجير بدعمها تنظيم الدولة، ومن الطرف الآخر من اتهم حزب الشعوب أنه وراء التفجير ووصل الأمر لدرجة التلاسن المباشر بين أردوغان وصلاح الدين ديمرطاش. وتلا هذا التفجير هجوم مباشر لمقاتلي حزب العمال على مقار للشرطة التركية وقتل ضابط وعدد من الأفراد.

وأشار رئيس الوزراء التركي داود أوغلو إلى أن تركيا تشهد عمليتين مهمتين منذ السابع من حزيران/يونيو الماضي (تاريخ إجراء الانتخابات البرلمانية)، تتمثل أولاها في محاولات تشكيل الحكومة، والثانية في مكافحة الجهات التي تسعى إلى نشر الإرهاب والفوضى في تركيا، خاصة بعد الهجوم الانتحاري الذي شهدته مدينة سوروج في العشرين من الشهر الجاري. وأشار داود أوغلو أن العملية العسكرية بدأت أولا في سوريا وأوضح داود أوغلو أن القسم الثاني من العملية العسكرية بدأ مساء يوم ٢٤ تموز/يوليو في العراق، مستهدفا كلا من تنظيم الدولة ومنظمة (حزب العمال الكردستاني)، في حين تَمثّل القسم الثالث بحملة أمنية داخل تركيا ضد التنظيم، وحزب العمال الكردستاني، وجبهة حزب التحرير الشعبي الثوري الإرهابية (DHKP-C)، أسفرت عن اعتقال ١٣٠٢ مشتبها به حتى مساء ٢٩ تموز/يوليو الماضي.

ويبدو أن أردوغان والنظام التركي لا يخشى إلا عدوا واحدا في حملته هذه، فهو غير جاد فعلا بمقاتلة التنظيم أو على الأقل ليس الآن، لتواتر الأخبار عن مدى التنسيق والعلاقات بينهما. بينما الصورة مختلفة تماما عند الحديث عن منظمة (حزب العمال الكردستاني) أو الأكراد عموما فهم خطر حقيقي بالنسبة لتركيا خاصة بعد الدعم العسكري المتواصل لهم بالسلاح والعتاد من أمريكا لأكراد سوريا ومن أوروبا لمقاتلي حزب العمال الكردستاني، ولم تنجح المحاولات الأمريكية لاحتواء الأكراد وذلك لتعدد الولاءات لديهم، فأوروبا لها نصيب من هذه الولاءات (بريطانيا وألمانيا بالذات) وأمريكا لها نفوذ لدى بعضهم وكيان يهود كذلك.

فهذا التصعيد من أردوغان وحزبه بعد التنسيق مع أمريكا في الاجتماع أعلاه لأمرين:

منع قيام دولة كردية تجاور تركيا خاصة في سوريا والعراق فهذا مرفوض تماما من الأتراك وتعمل تركيا على ذلك بمحاولة إيجاد منطقة عازلة أو آمنة داخل الحدود السورية ويبدو أن هناك ضوءا أخضر لذلك.

والأمر الآخر الداخل التركي الذي يحاول أردوغان أن يستعيد ثقته خاصة أن محاولات تشكيل الحكومة قد تتعثر مما يعني إعادة الانتخابات التشريعية وزيادة فرص حزب العدالة والتنمية بالحصول على النسبة التي كان يسعى لها ليتفرد في تشكيل الحكومة القادمة وتحقيق الأهداف التي يصبو إليها ■

تتمة : حتى لا يبقى الأقصى يستغيث ولا مغيث

القدس وما حولها هي قضية أرض إسلامية احتلها الأعداء الكفار ولا حل إلا بتحريرها، وهذا هو العنوان الوحيد الذي يجب أن يُرفع. فهل أكثر من هذا الوضوح وضوح؟

والأعداء الأصليون – الغرب الصليبي ومعه يهود - واضحون، تمثلهم دول معروفة بأعيانها، والأدوات التي استخدمت من قبل الأعداء واضحة، إنهم حكام سايكس-بيكو التي سلمت البلاد ليهود وحرستهم وقتلت في الأمة كلّ عوامل المناعة والقوة. والأدوات العالمية المستخدمة معروفة من أمم متحدة ومجلس أمن، وقانون دولي ومؤتمرات. والأساليب معروفة، تقزيم القضية من قضية أمة إسلامية إلى عربية إلى فلسطينية، إلى ضفة وغزة إلى فصائلية. وشعارات لفت الانتباه معروفة، القدس، اللاجئين، المياه، العودة، التعويض، ٦٧، المشروع الوطني، المستوطنات، الخ. أما التبريرات فهي واضحة ومعلومة، الوضع الدولي والوضع الإقليمي، والضعف والانحلال، واختلال موازين القوى. كل هذا وغيره واضح ومعلوم، ومع هذا يبقى السؤال: لماذا غرقنا في شبر ماء.

إن المطلوب هو الانتقال من المعرفة النظرية إلى التصديق الجازم، الذي يصدّقه الحزم والفعل. بمعنى أن ينتقل قولنا أننا ندرك حقيقة هذه القضية إلى الارتفاع بأفعالنا إلى مستوى تلك القضية، سواء على المستوى النظري بإبقاء العنوان الوحيد المرفوع لتلك القضية أنها قضية حضارية عقدية إيمانية، بلاد إسلامية احتلها كفار، والحل الوحيد هو تحريرها، فيبقى التحرير هو العنوان، وهذا يقتضي إسقاط كل ما يضاده مثل الحل السلمي أو الاعتراف أو التنازل أو ال٦٧ أو التعويض أو العودة وما إلى ذلك.

أما الطريق الذي يجب سلوكه حتى نصل إلى القدس وما حولها، ألا وهو الجهاد حصراً، فيُحتم علينا العمل لإسقاط الأنظمة الخائنة المحيطة بفلسطين واستعادة الأمة لسلطانها وإرادتها. وهذا يعني أن تُقطع الألسن التي تطرح طرقاً بديلة كالمفاوضات والحلول السلمية أو المنظمات الدولية أو الدول الكبرى أو المؤتمرات الدولية.

لكن لا بد من القول أنه وحتى نصل إلى ذلك اليوم، فلا بد من إبقاء جذوة الصراع العقائدي والفكري حول قضية فلسطين، حتى نُبقي على الوعي عند الأمة ونُفشل محاولات التضليل، كما أنه لا بد من إبقاء الكفاح السياسي مشتعلاً لكشف العملاء والخونة وتحطيم أضلعهم، وكشف الخطط والمخططات والأدوات والأساليب التي يستخدمها أعداؤنا للوصول إلى غايتهم أو النيل من إرادة الأمة ووعيها. وفي الوقت نفسه لا بد من إبقاء جذوة الجهاد مع كيان يهود قائمة حتى تأتي اللحظة فيلتحم الجميع مع جيوش الأمة في معركة التحرير■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في أستراليا

الاتفاق السياسي في اليمن سيحدده التفوق العسكري في الميدان

بقلم: د. عبد الله باذيب

تعمل حكومة عبد ربه هادي مسنودة بقوات التحالف على تحقيق مكاسب واضحة على الجغرافيا اليمنية، تمكنها من بسط نفوذها على كامل اليمن. أتى ذلك واضحا من عملية (تحرير) عدن، فقد تم إدخال أسلحة خليجية ثقيلة قلبت موازين القوى في مدينة عدن لصالح قوات التحالف مع عبد ربه هادي، وتواصل اليوم قوات (المقاومة الجنوبية) طريقها نحو تأمين المداخل إلى مدينة عدن عن طريق التوغل في جبهات لحج والضالع وأبين. وكلها محافظات محيطة بعدن إحاطة السوار بالمعصم، بينما تواصل طائرات التحالف ضرب أهداف عسكرية تابعة لتحالف الحوثي / صالح، في كل من تعز وصنعاء وصعدة.

وفي يوم السبت ١٦ شوال ١٤٣٦هـ الموافق ٢٠١٥/٨/١م قام نائب الرئيس اليمني خالد بحاح بزيارة سريعة لعدن، تحمل دلالة أن المدينة أصبحت في قبضة حكومة عبد ربه هادي.

ومن هذا كله يتضح أن حكومة عبد ربه تعول على الخيار العسكري لتحقيق مكاسب سياسية لاحقا، ولهذا نرى أن جبهات القتال مع الحوثيين لا زالت مشتعلة في محافظات عدة، تزامناً مع أعداد ما يسمى الجيش الوطني من خلال دمج المقاومة الجنوبية داخل الجيش اليمني الموالي لحكومة هادي. فقد أعلن رئيس الأركان المقدشي أن لديه حاليا خمس كتائب جاهزة للقتال في كافة الجبهات، وأضاف أن الجيش الوطني سيواصل القتال حتى تحرير صنعاء.

وفي المقابل نرى أنه رغم خسائر الحوثي / صالح في عدن، إلا أن ذلك التحالف لا يزال يقاتل في جبهات عدة في محافظات متفرقة باسطا قوته على معظم الأراضي اليمنية، ولا يبدو أنه يلوح بالاستسلام، إلا أن هناك أصواتا قريبة من الحوثيين بدأت في الحديث عن الحل السياسي لإنهاء معاناة أهل اليمن، صرح بذلك المقرب للحوثيين علي البخيتي. وفي الوقت نفسه يقوم حاليا مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ، بجولة للحصول على وقف لإطلاق النار، مطالبا بدخول مراقبين عرب للمساعدة في الحصول على هدنة إنسانية، حسب قوله.

إلا أن الطرفين يعولان على الحصول على مكاسب عسكرية في الميدان، ولهذا فمن المتوقع استمرار القتال بين الطرفين حتى بعد (تحرير) عدن، لأن تحالف الحوثي / صالح، لا يزال يقاتل ولا يزال يبسط نفوذه في معظم المدن.

إلا أن تحقيق مكاسب عسكرية لقوات التحالف العربي مع المقاومة الشعبية في محافظات لحج والضالع وأبين، قد يضع أهل اليمن أمام خيارين أحدهما أن يرضخ الحوثي للدخول في مباحثات الحل السياسي على أن يكون موجودا في التوزيع السياسي القادم، والخيار الثاني أن يتم فصل جنوب اليمن عن شماله، إذا ما استعصى الحل العسكري أمام قوات التحالف وعبد ربه.

هذا بالنسبة للصورة محلياً داخل الأرض اليمنية، إلا أن الأطراف المحلية المتحاربة مسنودة من أطراف إقليمية دولية معنية في الصراع اليمني على الثروة والنفوذ.

فمعلوم أن قاعدة المثلث للثروة النفطية في الخليج، تقع في اليمن ويمتد رأس المثلث إلى العراق، وهذا يعد مطلبا غربياً حيويا يفسر هذا الصراع الغربي على اليمن، علاوة على موقع اليمن بالغ الأهمية للملاحة الدولية والنفوذ الاستراتيجي الذي تطمح إليه الدول الكبرى.

ورغم أن عدن منذ مراحل تاريخية قديمة تتبع للتاج البريطاني إلا أن أمريكا نافستها بشدة في العقد الأخير، مستخدمة في ذلك الحوثيين القريبين من إيران، وقيادات الحراك الجنوبي أمثال علي البيض وعلي ناصر محمد. وجاءت الفرصة للأمريكان مواتية إبان ثورات الربيع العربي فقامت بدعم الحوثيين والحراك الجنوبي بقوة عن طريق عميلتها (المستترة) إيران. أو مباشرة عن طريق الأمم المتحدة، التي نجحت في جعل الحوثيين نداً قويا للحكومة اليمنية المتهاوية، لولا إنقاذ الإنجليز لها عن طريق عملائهم المخلصين في دويلات الخليج.

ولهذا لا يبدو أن الإنجليز على استعداد للتخلي عن عدن أو اليمن عموما، وهذا ما يفسر الإمداد العسكري والمالي الكبير لحكومة هادي عن طريق دويلات الخليج. بينما تعول أمريكا على القوة العسكرية للحوثيين مع استخدامها للحراك الجنوبي لرفع رايات الانفصال الجنوبي لخلط الأوراق على الإنجليز. لهذا قام عبد ربه بقطع الطريق على الحراك الجنوبي وقام بتعيين قيادي جنوبي وقيادي من حزب المخلوع صالح مستشارين له، في محاولة لكسب بعض الأصوات المؤيدة للحراك الجنوبي أو للمؤتمر الشعبي العام لصالح الحكومة.

وختاما نقول إن كلا طرفي النزاع في اليمن محليا ودوليا، يعول على المكاسب العسكرية على الأرض لفرض نفوذه السياسي، رغم اتفاق الطرفين على أن المشروع السياسي القادم في اليمن هو دولة مدنية حديثة، تقصي الإسلام عن الحكم ويبعد خطر إعادة الخلافة الإسلامية عن المشروع الغربي، إلا أن المبشر في هذا الصراع أن هذه القيادات من كلا الطرفين قد تعرت أمام الأمة وانكشفت تبعيتها، وانسلاخها عن مشروع الأمة الإسلامية خلافة على منهاج النبوة تكون رحمة للعالمين ونقمة على أعداء الله ورسوله والمؤمنين ■

أضواء على جولة أوباما في أفريقيا

بقلم: شعبان معلم*

أنهى الرئيس الأمريكي باراك أوباما، يوم الأحد ٢٦ تموز/يوليو ٢٠١٥، زيارته إلى كينيا التي استمرت لمدة ثلاثة أيام. ثم قام يوم الاثنين ٢٧ تموز/يوليو ٢٠١٥، بزيارة إلى إثيوبيا حيث ألقى يوم الثلاثاء خطابا في قمة الاتحاد الأفريقي. وقبل زيارته، استضاف في واشنطن محمد بخاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية المنتخب حديثا. فيما التقى بخاري في أمريكا أيضا بعض المسؤولين في السياسة الأمريكية. وبذلك يكون أوباما أول رئيس أمريكي يقوم بجولة في كلا البلدين أثناء توليه مهامه. وقد ردد في كلا البلدين القول بأن «أفريقيا في نمو» لكنها «تواجه تحديات الإرهاب»، وأيضا «انتهاك حقوق الإنسان والفساد». وكعادته تطرق إلى الديمقراطية خلال كامل رحلته.

قبل النظر في الأهداف الرئيسية لزيارة أوباما، فإننا نود الإشارة إلى أن بعض التقارير الإعلامية أشارت إلى أن هذين البلدين (كينيا وإثيوبيا) اختيرتا عمدا لجولة أوباما لعرض الإمكانات الديناميكية في القارة، وأنهما تمثلان «بشير النجاح» لما يمكن أن يكون. وبناء على ذلك، فإن كلا البلدين قد لعبا دوراً مهماً في إنجاح الخطط الأمريكية في أفريقيا جنوب الصحراء ومناطق البحيرة الكبرى. كما أن الخطة الشريرة لانفصال جنوب السودان من شمالها قد دبرت في كينيا فضلا عن غزو الصومال.

أما بالنسبة لأهداف أمريكا التي ظهرت خلال جولة أوباما إلى أفريقيا فنجدها على النحو التالي:

العمل على إخراج أوروبا (بريطانيا وفرنسا)

من الواضح من زيارة أوباما أن أمريكا ماضية في سعيها الحثيث لإخراج الدول الأوروبية، وخاصة بريطانيا من آخر مستعمراتها في أفريقيا. ومن الواضح أن الحرب على الإرهاب في كل من كينيا وأفريقيا بأكملها هي ذريعة أخرى لأمريكا للتسلل إلى الدول الأفريقية وإخراج أوروبا من مستعمراتها السابقة. وقد أقامت أمريكا قواعد عسكرية في ساحل كينيا وإثيوبيا وهي تقوم بدعم كينيا ماليا في مكافحة الجماعات «الإرهابية». والجدير بالذكر أن إثيوبيا هي دولة موالية كليا لأمريكا وحليف قوي في حربها ضد «الإرهاب».

وفي هذا الصدد استضاف أوباما الرئيس النيجيري بخاري حيث كانت قضية بوكو حرام على رأس أجندتهم، بهدف تعزيز نفوذ أمريكا بشكل طويل المدى في نيجيريا. من الملاحظ أن أمريكا اكتسبت طبقة سياسية فعالة منذ تولي الرئيس أوباسانجو في عام ١٩٩٩. ويبدو أن قضية بوكو حرام في غرب أفريقيا، فضلا عن قضية حركة الشباب في شرق أفريقيا تستخدمان بدقة من قبل أمريكا لدفع سياساتها في أفريقيا.

البحث عن المراعي الخضراء

زيارة أوباما لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا تختلف كثيرا عن زيارته لأية دولة أفريقية. فأفريقيا قارة غنية حباها الله بالمواد الخام والمعادن وتمثل مصدرا مهما للنفط. ومن الواضح أن مؤتمر القمة العالمي لريادة الأعمال (GES) هو مجرد أداة استعمارية جديدة لها، ولا علاقة له بتعزيز الأعمال التجارية في أفريقيا، بل هو استمرار لنهب الموارد الطبيعية الأفريقية والذي هو بمثابة نهب الموارد الطبيعية من البلدان الإسلامية.

نشر الديمقراطية:

في حين أن الديمقراطية هي نظام سياسي فاشل تسبب في الكوارث حول العالم، فإن أوباما يريد لأفريقيا مواصلة الاعتقاد بأن التغيير والتقدم لا يمكن إحرازهما إلا من خلال الديمقراطية. وبالمثل، يتم تصنيف أي بلد أفريقي كنموذج للديمقراطية إذا جرت فيها الانتخابات بطريقة تعجب أمريكا - حارسة الديمقراطية، على الرغم من قمع قادة هذه الدول لشعوبهم، والذي يعتبر وفقا لآرائهم هجوما على «الحريات الديمقراطية». في القرن الماضي، تعاونت أوروبا مع أمريكا في النزاع ضد الاتحاد السوفياتي على ثروة أفريقيا. كما ادعت أمريكا أن المشاكل الملحة في أفريقيا كانت نتيجة لعدم وجود ديمقراطية متعددة الأحزاب فيها لذلك فقد دفعت القارة إليها. والآن يتحدث أوباما بلا خجل عن الديمقراطية، بينما تحولت أفريقيا إلى قارة من الفوضى بفعل الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فمن خلال هذه السياسة المنحازة يتم استيراد أعمال غير أخلاقية مثل الشواذ والسحاق إلى القارة.

هذه هي الأهداف الشريرة الرئيسية التي تسعى أمريكا لتحقيقها في القارة التي يشكل السكان المسلمون فيها أكثر من ٥٢ في المئة. نسأل الله سبحانه وتعالى أن يصيب أمريكا بالفشل في أفريقيا وفي العالم بأسره. ونسأله أن يجعل شعوب أفريقيا يدركون المخططات الأمريكية الشريرة ويبحثون عن الإسلام كبديل والذي سينقذ أفريقيا والعالم بأسره ■

* الممثل الإعلامي لحزب التحرير في شرق أفريقيا

أوروبا تدعم تونس أمنياً بـ ١١٦,٨ مليون يورو

قرر الاتحاد الأوروبي تقديم مساعدات مالية لتونس بقيمة ١١٦,٨ مليون يورو لتعزيز قدراتها في مواجهة المجموعات المسلحة، وجاء في بيان للمفوضية الأوروبية أن الاتحاد الأوروبي أقر تلك المساعدات المالية لفائدة تونس وذلك ضمن إطار الجزء الأول من برنامج مساعدته السنوية لها. وتهدف المساعدات المالية الأوروبية إلى تعزيز قدرات تونس الأمنية في مواجهة التهديدات مع تصاعد خطر المجموعات المسلحة، إضافة إلى «تعزيز الأمن ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والجهوية في البلاد». وأُقرّت المساعدات الأوروبية بعد أيام على إرسال مساعدات قدمتها ألمانيا وفرنسا لتونس في مجال الأمن والدفاع وحماية الحدود الجنوبية والغربية مع ليبيا والجزائر، إثر زيارة كل من وزيرة الدفاع الألمانية أورسولا فون دير ليين إلى تونس وزيارة وزير الداخلية التونسي ناجم الغرسلي إلى فرنسا. وصرحت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيدريكا موغريني أن وجود «تونس قوية وديموقراطية هو أمر حيوي لضمان استقرار الجوار الأوروبي». (جريدة الحياة)

الراية: هذا هو حال البلاد الإسلامية في وجود حكام عملاء، بلاد مفتوحة لأعداء المسلمين يفعلون بها ما يشاؤون.. مساعدات تافهة لا تساوي شيئا أمام ما ينهبه هؤلاء من ثروات المسلمين، ومع ذلك فهي تُتخذ أداة للسيطرة على البلاد الإسلامية.. وبذريعة الأمن ومحاربة التطرف تم احتلال البلاد الإسلامية وعقد الاتفاقات بين الدول الغربية وحكام بلاد المسلمين بما يسمح لتلك الدول بالتجسس والحصول على المعلومات التي تريدها، ورسم السياسات الأمنية وغيرها، والنتيجة: احتلال لبلادنا من قبل تلك الدول و«إرهاب» مستمر تم تصنيعه في دوائر استخبارات تلك الدول!!

زعيم الحوثيين يطالب أنصاره بمواصلة القتال

حث زعيم الحوثيين أنصاره على التصدي للحكومة المدعومة من تحالف عربي في اليمن واعتبر نجاحها في استعادة عدن الشهر الماضي إنجازا «محدودا» لم يتيسر لها إلا في ظروف شهر رمضان. وفي خطاب تلفزيوني على الهواء مباشرة استهدف على ما يبدو رفع الروح المعنوية لقواته اتهم عبد الملك الحوثي أعداءه بالتحالف مع تنظيم الدولة الإسلامية وإسرائيل في الهجوم على الميناء الواقع في جنوب البلاد. وقال الحوثي إن سقوط عدن سببه عودة بعض الحوثيين والمقاتلين المتحالفين معهم للبقاء مع أسرهم في نهاية شهر رمضان. وقال إن الحل السياسي للصراع في البلاد لا يزال ممكنا. وأضاف الحوثي في خطابه «أيها الشعب المظلوم والذي يواجه العدوان ثق بربك واطمئن لواقعك واستمر في ثباتك وصمودك.. أنت في الموقف القوي.. الموقف المحق وأنت في الطريق التي تكسب فيها العاقبة لصالحك وأنت تخوض معركة الشرف ومعركة الاستقلال ومعركة الحرية والدفاع المقدس المشروع الذي لك فيه الشرعية الدينية والشرعية الإنسانية والشرعية الأخلاقية». (وكالة رويترز)

الراية: كلام زعيم الحوثيين يُفهم منه أن القتال في اليمن سيستمر.. صحيح أن الأطراف ستذهب في النهاية إلى حل سياسي بعد أن تكون القوى الدولية قد اتفقت على صيغة معينة، ولكن المؤشرات تدل على أن القتال سيكون طويلا.

روحاني: الاتفاق النووي حقق لإيران ما تريد!!

قال الرئيس الإيراني حسن روحاني إن إيران حققت ما تريد من خلال الاتفاق النووي الذي أبرمته الشهر الماضي مع القوى الكبرى، معتبرا أن هذا الاتفاق من شأنه أن يساعد على حل أسرع للصراع في سوريا واليمن. وأكد روحاني في مقابلة مع التلفزيون الإيراني يوم الأحد الماضي على أهمية رفع العقوبات الاقتصادية بموجب الاتفاق الذي وقعته إيران مع مجموعة ٥+١ (أميركا وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين وألمانيا) في الرابع عشر من الشهر الماضي في العاصمة النمساوية فيينا. واعتبر رفع العقوبات عن بلاده وخروجها من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إنجازا عظيما. وقال في هذا السياق إن من كان يتحدث عن أن إيران تشكل تهديدا للأمن العالمي والدولي هو نفسه من صوت لصالح القرار الأخير في مجلس الأمن الدولي، الذي اعترف بحقوق إيران النووية وأخرجها من تحت الفصل السابع، حسب تعبيره. وأكد روحاني على أهمية رفع العقوبات الاقتصادية، وتابع أن الغرب كان في حالة عداء مع الشعب الإيراني، وعبر عن اعتقاده بأن هذا العداء لا يزال مستمرا، لكن ذلك لا يمنع من الحوار مع الأعداء، حسب قوله. وفي ما يخص تأثير الاتفاق - الذي أنهى أزمة استمرت ١٣ عاما تقريبا - على الوضع في المنطقة اعتبر روحاني أن هذا الاتفاق سيوجد مناخا جديدا أفضل، وقال الرئيس الإيراني إن الحل في سوريا واليمن سياسي. (الجزيرة نت)

الراية: لم يعد خافيا تضليل حكام إيران لواقع الاتفاق النووي وتصويره أنه في صالح الشعب الإيراني، وهذا هو ديدن حكام المسلمين الذين يصورون الهزائم على أنها انتصارات.. أما كلام روحاني عن أن الغرب كان في حالة عداء مع الشعب الإيراني، وأن ذلك لا يمنع من الحوار مع الأعداء، فهو كلام للاستهلاك، بل إنه يتضمن أن إيران لا مشكلة حقيقية لها مع أمريكا التي تحتل بلادا إسلامية وتحارب الإسلام والأمة الإسلامية. وأما اعتبار روحاني أن الاتفاق النووي سيوجد مناخا أفضل، فبالتأكيد لن يكون المناخ الأفضل لشعوب المنطقة وإنما هو لأمريكا التي ستجد المناخ الأفضل، بعد الاتفاق النووي، للمضي في استخدام إيران لتنفيذ سياستها في المنطقة.